

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دراسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري كآلية لتقليل

الواردات دراسة قياسية (1990_ 2021)

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالبة:

د. سويح جمال

بن أحمد فاطمة هبة الله

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر أ

د. مخلوفي الطاهر

مقررا

أستاذ محاضر ب

د. سويح جمال

ممتحنا

أستاذ

د. بن الطيرش عطاء الله

محضر رقم : 01 / م.ب / 2023 بتاريخ : 2023/06/07

السنة الجامعية 2023/2022 م

شكر و تقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أتقدم بخالص الشكر والتقدير ، مع كل الاحترام و العرفان إلى أستاذي الفاضل
" سويح جمال " على قبوله .

الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وشحذه الهمة
في كل وقت وحين

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل بقبولهم مناقشة هذا
العمل، و الشكر موصول إلى كل أساتذة و موظفي و عمال كلية الاقتصاد
بجامعة الأغواط، و لكل من ساعدني ولم يسعفني الحظ لذكره



الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أبي الغالي الذي ثابر من أجل تعليمي

وغرس في نفسي حب العلم

إلى أمي جنتي التي حفتني بحبها وعطفها وبركة دعائها

إلى سندي وخطيبي الذي قدم لي كل الدعم والعون

إلى كل إخوتي الغوالي و صغارهم الاعزاء

إلى كل من ساعدني على إتمام هذه المذكرة سواء من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أقول لهم جزاكم الله خيرا

هبة الله



ملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري كآلية لتقليل الواردات دراسة قياسية لفترة من 1990 إلى 2021، بإستعمال أدوات إحصائية و قياسية (نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)، و خلصت على أن تخفيض قيمة العملة اثر على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور قيمة العملة و انخفاض قيمتها، وهذا الانخفاض يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص . و تميزت الواردات الجزائرية بهيكل متنوع، و الذي يتسم بعدم قابليته للإحلال، و هو ما يتقل كاهل الاقتصاد الجزائري الذي يستنزف ثروة ضخمة لدفع فاتورة الاستيراد، إضافة إلى تركيزها في الدول الصناعية المتقدمة باعتبار أن سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية و المواد نصف المصنعة و التي تمثل ما نسبته 74% من إجمالي الواردات الجزائرية هي سلع تتوفر عليها الدول الصناعية المتقدمة.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف ، الواردات ، نماذج متجهات الانحدار VAR

résumé

Cette thèse vise à étudier l'impact de la dévaluation du taux de change du dinar algérien comme mécanisme de réduction des importations, une étude économétrique portant sur la période de 1990 à 2021, à l'aide d'outils statistiques et standards (modèles VAR vectoriels autorégressifs). dépréciation, et cette baisse rend les prix des importations plus internes, tandis que le prix libellé en devises étrangères reste inchangé, et donc le volume des importations va certainement se contracter. Les importations algériennes se sont caractérisées par une structure diversifiée, qui se caractérise par sa non-substitution, qui pèse sur l'économie algérienne, qui draine une énorme richesse pour payer la facture des importations, en plus de sa concentration dans les pays industriels développés, étant donné que les produits de transformation industrielle, les denrées alimentaires et les matériaux semi-finis, qui représentent 74% du total des importations algériennes, sont des produits de base disponibles dans les pays industriels développés.

Mots clés : taux de change, importations, modèles vectoriels de régression VAR.

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف (أساسيات):
06	المطلب الأول: مفهوم وأنواع وأشكال سعر الصرف
09	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	المطلب الثالث: مفهوم وأنواع سعر الصرف وأدواتها
15	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف:
16	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة
18	المطلب الثاني: النظرية الإنتاجية والنظرية النقدية
17	المطلب الثالث: نظرية الأرصدة ونظرية فقاعات المضاربة الرشيدة
19	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين سياسة تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات
19	المطلب الأول: ماهية الواردات والعوامل المؤثرة فيها
21	المطلب الثاني: آثار تخفيض سعر الصرف على الواردات
22	خلاصة الفصل الأول
لفصل الثاني: دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات.	
24	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور حجم الواردات و سعر الصرف الدينار الجزائري
24	المطلب الأول: أسباب وجدوى تخفيض الدينار الجزائري.
27	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور حجم الواردات في الجزائر.
30	المطلب الثالث: مبررات السياسة التجارية الحمائية في الجزائر.
31	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات
31	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
35	المطلب الثاني: تقدير نموذج var
43	المطلب الثالث : تقييم السياسة التجارية الحمائية المنتهجة من طرف الجزائر
46	خاتمة

قائمة الجداول :

الجدول	العنوان	صفحة
01	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990_2021).	27
02	التعريف بمتغيرات الدراسة	32
03	اختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى.	34
04	اختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الأول	35
05	اختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الثاني	36
06	المعايير المعتمدة لتحديد فترة الابطاء المثلى	36
07	اختبار عدم ثبات التباين	39
08	نتائج اختبار LM	39
09	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	40
10	اختبار السببية.	40

قائمة الأشكال :

صفحة	العنوان	الشكل
25	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.	01
25	تطور الواردات في الجزائر	02
33	يوضح عدم استقراره سلسلة الواردات عند المستوى الاصيلي 1990-2021.	03
34	يوضح عدم استقراره سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري عند المستوى الاصيلي 1990-2021	04
34	يوضح عدم استقراره سلسلة احتياطات الصرف الأجنبي عند المستوى الاصيلي 1990-2021	05
38	اختبار استقرار لنموذج VAR	06
41	استجابة حجم الواردات لتغير في سعر صرف الدينار الجزائري	07
42	استجابة حجم الواردات لتغير في حجم احتياطات الصرف الأجنبي	08



مقدمة

مقدمة :

يعتبر سعر الصرف الأداة الأكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات و التقليل من الواردات، وذلك وفق عدة نظريات إقتصادية وهو ما جعل الجزائر تتخذ عدة سياسات تجارية حمائية واعتمدتها كآليات للحد من ازدياد المتواصل والمتزايد لحجم الواردات التي بلغت حوالي 60 مليار دولار كحد أقصى مما أدى الى تآكل حجم احتياطات الصرف الاجنبي خاصة عند تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية بالإضافة الى محاولة الجزائر لحماية منتجات المؤسسات الصغيرة والناشئة وتشجع الانتاج المحلي واحلال التصدير محل الواردات والحفاظ على التوازنات المالية والتجارية الوطنية. وتشكل الواردات جزء مهم من التجارة الخارجية و مصدر أساسيا لتموين الاقتصاد الوطني، فهي ترفع من المستوى المعيشي لدى الأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع الأجنبية، و أمام هذا الوضع توجهت الجزائر في بداية التسعينات للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي أملى عليها جملة من الشروط أهمها تحرير التجارة الخارجية و تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري للتقليل من عجز الميزان التجاري. و عليه الجزائر قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية قصد التحكم في حجم وارداتها .

وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي:

1- الإشكالية الرئيسية:

✓ ما مدى فعالية سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري كآلية لكبح حجم الواردات؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اهم أسباب التي أدت الى تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري؟
- ما هي اهم العوامل مؤثرة في حجم الواردات الجزائرية؟
- ما هي حدود تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات؟

3- فرضيات الدراسة:

- ✓ يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري بشكل مباشر على تطور حجم الواردات في الجزائر .
- ✓ تساهم عوامل أخرى بدرجة اكبر من سعر صرف الدينار على تطور حجم الواردات الجزائرية أهمها مرونة الجهاز الإنتاجي.

4- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- _ تسليط الضوء على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة سعر الصرف و الواردات .
- _ تتبع مسار تطور كل من سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990_2021)، والنظريات المفسرة لهم.
- _ تحليل تأثير سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- _ بناء نموذج قياسي لدراسة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات.

5-منهج الدراسة:

من أجل المعالجة الجيدة للموضوع وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات ، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري لسعر الصرف والواردات ثم تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات الجزائرية بعد دراسة تطورها خلال الفترة (1990_2021) باستخدام المعطيات الاحصائية، كما تم استخدام الأساليب القياسية لقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (1990_2021).

6- الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت سعر الصرف عديدة ومتنوعة ومن بين أهم الدراسات السابقة التي أطلعت عليها:

1. دراسة بعنوان " اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات " خلال الفترة (1986_2015) من إعداد الدكتور جمال سويح و الدكتور علال بن ثابت و هي مقالة منشورة في مجلة دراسات حيث هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على حجم الواردات بتطبيق مجموعة من أدوات الاقتصاد القياسي كتحليل الاستقرارية و اختبار للتكامل المشترك بالإضافة

إلى اختبار السببية، و قد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف و الواردات غير أن التأثير طفيف .

2. عبد الحق عتروس: (2005) أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مقال علمي منشور بمجلة الاقتصاد و المجتمع.

تهدف هذه الدراسة الى بحث آثار تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل أنظمة سعر مختلفة، و كذا إبراز قنوات تلك الآثار إلى الأسعار المحلية، و توصل الباحث إلى أنه كلما ازدادت نسبة السلع القابلة لمتاجرة دوليا إلى الاستهلاك المحلي، زاد أثر تغير سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي.

7- هيكل و تقسيمات الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين

حيث تطرقنا في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف ونعرض فيه عموميات حول سعر الصرف، ومفهوم وأنواع سعر الصرف وسياسة الصرف، وكذا العوامل المؤثرة فيه، النظريات المفسرة لسعر الصرف، وختمنا الفصل بدراسة آثار تخفيض سعر الصرف على الواردات، وأهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات والمتمثلة في الدخل؛ الصادرات وسعر الصرف.

أما الفصل الثاني و الاخير و المتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة فتطرقنا من خلاله إلى أسباب و جدوى تخفيض الدينار الجزائري، و دراسة تحليلية لتطور حجم الواردات في الجزائر، مبررات السياسة التجارية الحمائية في الجزائر و ختمنا الفصل بدراسة قياسية تتضمن نماذج و تفسيرات بمعطيات تطبيقية داعمة لموضوع الدراسة .

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم التوصيات المقترحة.

8- صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إذا كان الوقت ضيق ما بين البحث و الإنجاز ، و صعوبة في إنجاز الدراسة القياسية و في تحديد إحصائيات سليمة و معطيات تامة بسبب الاختلافات من مصدر لآخر.

الفصل الاول :

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد :

يمثل سعر الصرف العملة النقدية ضمن المنظومات المالية الحديثة الواجبة الرئيسية للاقتصاديات، وتشكل الواردات جزء مهم من الاقتصاد الوطني كونها أداة هامة في تمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية و تجهيزات الإنتاج من جهة ، بالإضافة لكونها وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير ، و من أهم العوامل المفسرة لتغيرات سعر الصرف و الواردات على حد سواء هو ديناميكية الاقتصاد، و عليه نتطرق من خلال الفصل الاول الإطار النظري لسعر الصرف، و على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: عموميات (أساسيات) حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على الواردات.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

لقد حظي سعر الصرف باهتمام كبير من طرف الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، حيث يعتبر همزة وصل بين جميع الاقتصاديات. ونتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: الأول نتناول فيه مفهوم و أنواع و أشكال سعر الصرف، أما الثاني نعرض فيه العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، أما الثالث و الأخير فنتطرق فيه إلى مفهوم و أنواع سياسة سعر الصرف و أدواتها .

المطلب الأول: مفهوم وأنواع وأشكال سعر الصرف.**أولاً: مفهوم سعر الصرف:**

يشير سعر الصرف إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹، كما يعرف على أنه قيمة كم مالي لإحدى الدول مقارنة بأموال دولة أخرى (كم مالي)² ، و يشير أيضا إلى سعر صرف عملة مقارنة بعملة أخرى³.

وعرف الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بأنه "بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية"⁴

و من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف سعر الصرف على أنه يؤخذ دائما و يعطى على أنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية و ما تساويه بالمقابل من وحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية.

وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه النسبة الناتجة عن شراء وبيع عملة ما بعملة أخرى، بمعنى أنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف:**1. سعر الصرف الاسمي :**

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، و يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و لهذا

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2014، ص93

² thomas A. Pugel, international economics, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016 p 390.

³ James.Gerber, international economics, 7th ed, pearson education,England, 2018, p 239.

⁴ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر

و التوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص15

يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض، بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملة الأخرى . ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهورا في قيمة العملة المحلية، التحسن نقصد به ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.⁵

ويعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية.⁶

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين و إن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية.

3. سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية.⁷

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

إذا عدل سعر الصرف الاسمي الفعال استنادا إلى مقارنة معدل معدلات التضخم المحلي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين المهمين، فإن سعر الصرف الاسمي الفعال سوف يتحول إلى سعر صرف فعال حقيقي، ويحسب على أساس المعادلة التالية:

$$EXr = EXn (Pf/Pd)$$

حيث أن:

EXr سعر الصرف الحقيقي الفعال.

EXn سعر الصرف الاسمي الفعال.

Pd الرقم القياسي لأسعار الدولة المحلية و عادة ما تستخدم أسعار الجملة .

5 جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2014، ص 182.

6 بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد23، نوفمبر 2003، ص2.

7 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص105-106.

Pf الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين للاقتصاد المحلي. والهدف الرئيسي من حساب سعر الصرف الفعال الحقيقي هذا هو قياس التغيرات في درجة منافسة أسعار الدولة المعنية مقارنة بأسعار شركائها التجاريين. فعند زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال (EXR) فإن المركز التنافسي للدولة المحلية يتدهور (تزداد تكاليف بضائعها مقارنة مع تلك لشركائها التجاريين) و ذلك لارتفاع معدل تضخمها بدرجة أكبر من ارتفاع معدلات تضخم شركائها التجاريين بعد الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف الاسمية. و يتوقع أن يؤدي مثل هذا التدهور في أسعار الصرف الحقيقية إلى زيادة حجم مستوردات الدولة المحلية و انخفاض حجم صادراتها و بالتالي تدهور ميزانها التجاري.⁸

ثالثاً: أشكال سعر الصرف .

لاحظنا أن لي سعر الصرف عدة أشكال التي يمكن أن يتخذها، إلا أنه يمكن أن تصنف أسعار الصرف على شكل أنواع و ذلك من خلال معيار زمن التنفيذ و ذلك كما يلي :

1. سعر الصرف العاجل (الآني):

يعرف سعر الصرف العاجل على أنه "سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعمليات الأجنبية، مقابل التسليم في الحال"⁹ وهي عبارة عن عملة مباحة أو مشتراة بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافذاً بعد يومي عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول إن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناء على حجم الطلب والعرض.¹⁰

2. سعر الصرف الآجل :

سعر الصرف الآجل هو عبارة عن سعر الصرف الفوري مضافاً إليه أو مطروحاً منه معدل العلاوة أو الخصم، و العلاوة أو الخصم، و العلاوة و الخصم يخضعان لفروقات أسعار الفائدة بين عملتين.¹¹ يختلف سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الآني، و عادة ما يكون الفارق بينهما بدلالة معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعمليات المعنية، فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسياً مع سعر فائدة العملة، و كلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين سعر الآني للعملة و السعر الآجل.¹²

8 طالب عوض وراذ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، كلية الأعمال- الجامعة الأردنية، ط2، 2013، ص375.

9 السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، ط1، 2011، ص118.

10 بسام حجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص 149.

11 هيل عجمي جميل الجباني، مرجع سبق ذكره، ص 196.

12 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

3. العلاقة بين سعر الصرف الجاري و سعر الصرف الآجل :

نقول عن سعر صرف عملة ما بأنه يسجل فرق سعر النقصان، وهو محدد حسب طريقة عدم اليقين، إذا كان سعر الصرف الجاري أكبر من سعر الصرف الآجل. بمعنى آخر، كون العملة في نظر الأعوان الاقتصاديين مقيمة في الوقت الحالي بأكثر من قيمتها الحقيقية، أي أكبر من القيمة التي تضمن التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، و هي حالة الدولار الأمريكي خلال نهاية الستينات و مطلع السبعينات، و اليوان yuan الصيني خلال نهاية التسعينات من القرن العشرين و العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين. أما في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون سعر الصرف الجارية اصغر من سعر الصرف الآجل ، فنقول بأن سعر الصرف يسجل فارقا بالزيادة، و هي حالة المارك و الين خلال الستينات و مطلع السبعينات، و اليورو خلال النصف الثاني من العشرية الأولى من القرن الحالي.¹³

4. أسعار الصرف التقاطعية :

يعرف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة.¹⁴

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

✓ ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات: أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز أي ينخفض سعر الصرف.¹⁵

✓ معدل التضخم في البلد: إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات مالية أو نقدية بواسطة سلطاتها النقدية، و في حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة و العكس بالعكس . و كذلك الحال إذا كانت الدولة تمر بفترة كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة و تعطيتها قدرة تنافسية أكبر.¹⁶

✓التغير في معدلات الفائدة الحقيقية: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية سترتفع قيمة العملة

13 مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر ، 2017، ص 96.

14 ما هو كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية- العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص248.

15 وليد بومرداس، سياسات الصرف و آثارها في التمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، تخصص مالية و تأمينات و التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص8.

16 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص309.

المحلية و العكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان و ذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، و عليه فإن أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية هذا ما يؤثر على الصرف .¹⁷

✓ نشاط البنوك التجارية : و ذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراء لدعم قيمة العملة أو لخفضها. /مستويات الدخل: تمتلك الزيادة في مستويات النسبية للدخل تأثير في أسعار الصرف، كونه يؤثر في مقدار الطلب على المستوردات و بالتالي في أسعار الصرف (زيادة عرض العملة).

✓الرقابة الحكومية: وذلك عن طريق الرقابة التي تفرضها الحكومة على النشاط الاقتصادي من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي وقيود على التجارة الأجنبية والتدخل من خلال بيع وشراء العملات في أسواق الصرف الأجنبي والموازنة العامة توسعية أو انكماشية... الخ.¹⁸

✓عرض النقد (كمية النقود): كان الكلاسيك يرون أنه من خلال عرض النقود و المستوى العام للأسعار، و هذه العلاقة تكون بنفس النسبة و نفس الاتجاه. و قد أكدت المدرسة النقدية بزعامه ملتون فيردمان على أهمية النقود في التأثير العام على مستوى الأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك. بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية تؤثر بشكل كبير على سعر الصرف مثل: الحروب و الاضطرابات السياسية و عدم الاستقرار، و الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، اذا تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة او الخبر .

2.العوامل الغير اقتصادية :هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن ذكرها فيما يلي :¹⁹

✓الاضطرابات و الحروب: إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي العوامل السياسية و حالات الحروب الداخلية و الخارجية و التي تؤثر على أوضاع التجارة، الصناعة و الزراعة و التي من شأنها أن تؤثر على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية و الأمنية و تتخفض كفاءة الوحدات

17 رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2000، ص 46.

18 عبد الجليل الحسين، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2011، ص ص 83-81.

19 عبد الجليل الحسين، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2011، ص ص 83-81.

الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة و الخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات و غيرها من التأثيرات المباشرة و غير المباشرة التي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني. ✓الإشاعات و الأخبار: تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما و لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير. و بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة ، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو البيئة الاقتصادية عموما و كذلك اخبار الأحداث السياسية و الحروب و غيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة و بالتالي سعر الصرف الخاص بها، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجارب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا و في أحيان أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين. ✓خبرة المتعاملين و أوضاعهم : يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خبراتهم بالسوق و أحواله بتحديد اتجاه الأسعار و اتخاذ قراراتهم بشأنها و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، و بناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة المتعاملين و مهاراتهم.

المطلب الثالث: مفهوم وأشكال وأنواع سياسة سعر الصرف وأدواتها:

أولا: مفهوم سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات و المجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، و تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط و تسيير الاقتصاد و دعم نموه و الحد من الخلل في توازناته.²⁰

وتعتبر سياسة سعر الصرف عن مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف.²¹

إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، ويمكن تعريفها على أنها "سياسة تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، حتى لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين". فسياسة سعر الصرف هي أداة هامة دون شك

20 دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016/2017، ص70.

21 عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة عبد الحميد بوصوف ، ميلة، ديسمبر 2017، ص177.

للسياسة الاقتصادية. ويتعين تنسيق استخدامها مع الوسائل الأخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة.²²

ثانياً: أنواع سياسة سعر الصرف:

نميز بين نوعين من سياسات سعر الصرف هي:

1. سياسة تخفيض قيمة العملة.

تعتبر سياسة التخفيض من السياسات التي تعتمد عليها معظم الدول النامية لتشجيع صادراتها والتقليل من وارداتها.

أ. تعريف سياسة تخفيض العملة:

التخفيض هو إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و ذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي و يفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة و هو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة ، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، يتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف و سوق الداخلي للسلع و الخدمات.²³

ب. أهداف سياسة تخفيض العملة :

لكي تتحقق أهداف التخفيض لابد من توفر مجموعة من الشروط.²⁴

- وجود طلب خارجي على السلع و الخدمات الوطنية.
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما يعيق الأهداف المرجوة من العملية.
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

ج. أسباب تخفيض العملة

هناك عدة أسباب رئيسية منها و أخرى ثانوية ، و تتلخص على النحو الآتي:²⁵

22 أمين تمار ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي و مالية دولية، جامعة لونيبي علي، البلدية، ص 119

23 عبد الرحمن علي الجيلاني، أنظمة الصرف و علاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 04، العدد 03، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، سبتمبر 2015، ص 14.

24 عبود عبد المجيد، مرجع سابق ص 178.

25 صبيحي حسون الساعدي و أباد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص 91.

○ الأسباب الرئيسية:

إن تحسين ميزان الحساب الجاري و إزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه السياسة، و تفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى و الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد و تنخفض استيراداته من السلع الأجنبية.

○ الأسباب الثانوية:

- الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية. و تعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية ، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة . وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فإن تطوير القطاع التصدير يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.
- باختصار فإن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى التخفيض عملتها هو العجز في ميزان المدفوعات ككل، أو إحدى مكوناته.

د. الآثار المتولدة عن تخفيض العملة :

من الناحية النظرية يقتضي أن يحتوي تخفيض العملة على أثر إيجابي ويعيد التوازن الخارجي للبلد قبل السبعينات، ظهرت هذه الآثار المواتية تقريبا بسرعة. لكنها اليوم تتوارى بصعوبة لأن الآثار الضارة لكل تخفيض عملة تميل نحو التعزيز، يمكن لمدتها التي لا تقل عن سنة أن تولد هبوطاً في الرصيد التجاري الذي يؤدي بدوره إلى تدني قيمة العملة الوطنية من جديد. و يضاف إلى ذلك أنه قبل أن تعوض الآثار الإيجابية لتخفيض العملة عن الآثار السلبية و تعيد التوازن التجاري، يمكن أن يسرع التضخم و يزيل الآثار الأولى الإيجابية لهذا التخفيض عندها تأتي حلقة مفرغة حقيقية فتأخذ مكانا لها.²⁶

26 ب. برنية وإ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص 429.

2. سياسة الرفع من قيمة العملة :

تعتبر سياسة الرفع من قيمة العملة من بين سياسات سعر الصرف التي قلما تلجأ إليها الدول على عكس سياسة التخفيض.

أ. تعريف سياسة رفع العملة :

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه أن يعاد تقييم العملة و هو عكس التخفيض، فإن كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة، كما أن رفع قيمة العملة يعتبر عامل إيجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخيلهم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.²⁷ وتهدف سياسة الرفع إلى:²⁸

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات الذي يوجد في حالة فائض، لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية، و كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات .
- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت ألمانيا و اليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

ثالثاً: أدوات سياسة سعر الصرف

لتطبيق سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها ينبغي استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل أهمها:²⁹

1. تعديل سعر صرف العملة :

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل النظام الصرف الثابت، أما في ظل نظام الصرف المعووم فتعمل للتأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

2. إقامة سعر صرف متعدد :

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، و من أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثاني أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية، أما السلع

27 عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، جوان 2014، ص 72.

28 عطا لله بن الطيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2010/2011، ص 71.

29 محمد ترقو، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمتل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، 2015/2016، ص 77.

المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الكمالية فتخضع لسعر الصرف العادي. و ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقا لأسعار صرف مختلفة وحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق. و باعتبار أن لتعدد أسعار الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد فيجب أن تقوم سياسة التعدد على أساس أهمية الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد في المدى القصير، المتوسط و الطويل . كما يلزم لنجاح هذه السياسة توفر نوع من الاحتكار في سوق الصرف، بالإضافة إلى إمكانية الفصل التام بين الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل الصرف بأسعار مختلفة.³⁰

3. استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو المدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، و عند تحسن قيمة العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عند تحسن قيمة العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة. أما في ظل نظام الصرف المعموم فتقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات قد لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

4. استخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة،³¹ فالبنوك المركزية يمكنها باستخدام سياسة سعر الفائدة تحقيق أهداف الصرف. فاستخدام معدلات الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال الأجنبية و يقلل من خروج العملة المحلية، و بالتالي ارتفاع سعر صرفها. فعندما اعتبر الفرنك الفرنسي في نظام النقد الأوروبي أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من معدلات الفائدة الألمانية، وبالتالي الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية.³²

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول، ومن بين أهم هذه النظريات وهذا ما سنتعرف عليه في المطالب التالية:

30 زهرة سيدا عمر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2018، ص 40-39.

31 سفيان نوالي، أثر تقلبات سعر صرف الأورو-دولار على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب و تونس دراسة قياسية للفترة (1975-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص 26-27.

32 زهرة سيدا عمر، مرجع سابق، ص 40.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تتمثل فروض نظرية تعادل القوة الشرائية في الفرضيات التي يقوم عليها المنهج النقدي لمعدل الصرف، كون أن المنهج يستمد أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:³³

_ ميزان المدفوع أساسا ظاهرة نقدية (وليس بشكل مطلق)، و يشير مصطلح ميزان المدفوعات طبقا لهذا الفرض إلى ميزان التسويات الرسمية، و الذي بدوره ما هو إلا حساب النقود، و يكون ميزان التسويات الرسمية في حالة فائض عندما تقوم السلطات النقدية لدولة ما بشراء أصولها أو ما لديها من الصرف الأجنبي لكي تمنع قيمة نقودها من الارتفاع بالنسبة للنقود الأخرى .

_ غياب تأثير الأسعار النسبية أو دورها ثانوي، ويرجع الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة إلى المسافة والتكاليف والنقل في ظل افتراض عدم وجود عوائق جمركية أو غير جمركية وسهولة الاتصالات ووفرة المعلومات.

_ وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني مثل الاستهلاك و الدخل و الاستثمار على معدل الصرف، من خلال القنوات النقدية، أي أن التغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب و العرض النقدي و بالتالي على سعر الصرف.

_ الأجل الطويل هو الذي يحكم علاقات المتغيرات النقدية بمعدل الصرف، ويعني ذلك أن الأجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف).

_ المرونة الكاملة لتدفق رؤوس الأموال و يعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلية و الخارجية.

_ السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح وبالتالي يفاضل المقيمون بين الأصول المحلية والأجنبية، وتأخذ نظرية تعادل القدرة الشرائية ثلاثة أشكال وهي:³⁴

1. قانون السعر الواحد: Loi du prix unique

حسب قانون السعر الموحد، في ظل غياب نفقات النقل وعراقيل التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية، نظام لخصص، وغيرهما)، فإن أسعار السلع المتماثلة، وهي تباع في أسواق بلدان مختلفة، تكون متساوية تماما عندما يعبر عنها بنفس العملة.

33 رقية سهلي، تقلبات أسعار الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الامارات،

السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، 2017، ص39

34 مجيطة مسعود، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص83.

2. تعادل القدرة الشرائية المطلق: Parité absolue du pouvoir d'achat

حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية فإنه يمكن تعميم فكرة السعر الموحد من السلعة الواحدة إلى المستوى العام للأسعار، بحيث المقابل النقدي-المعبر عنه بنفس العملة- الذي يدفع من أجل الحصول على نفس القفة من السلع المتماثلة هو نفسه في كل البلدان ، و عليه فإذا كان قانون السعر الموحد صحيحاً فهو كذلك صحيح في حالة تعادل القدرة الشرائية، و إذا كان ذلك صحيحاً فهذا يعني أنه هناك معدل صرف اسمي يوافق تعادل القدرة الشرائية، وان أي بلد انحرف عنه سيتم تصحيحه بواسطة عمليات التحكم أي شراء السلع في البلد التي هي أرخص فيها و إعادة بيعها في البلد الذي هي أعلى فيها .

3. تعادل القدرة الشرائية النسبي: Parité relative du pouvoir d'achat

يعتبر مفهوم التعادل النسبي للقدرة الشرائية أقل دقة من مفهوم تعادل القدرة الشرائية المطلق، فالنظرية تقول فقط بأن التغيرات في سعر الصرف الاسمي تساوي الفرق في أسعار قفة السلع في داخل البلد و في البلد الأجنبي. إن سعر التوازن هو السعر الذي يحقق التعادل ما بين القدرة الشرائية الداخلية و الخارجية لكل عملة. فإذا رمزنا إلى المستوى العام للأسعار الداخلية في دولة ما مثل الجزائر بالرمز P_n و للمستوى العام للأسعار الأجنبية لدولة مثل فرنسا بالرمز P_e فإن سعر الصرف حسب طريقة عدم اليقين هو C ، بحدوث أن: $C = P_n / P_e$ ، و لتكن: C_0 ، P_n ، P_e معدل الصرف و المستويين العاملين للأسعار في البلدين المعنيين و ذلك في فترة عادية، أي فترة يتحقق فيها كل من الاستقرار النقدي و التوازن الخارجي، أي أن: $C = P_n / P_e$

المطلب الثاني: نظرية الأرصدة والنظرية الإنتاجية (العوامل الحقيقية)**1. نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):**

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وبما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية. ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دوراتها وارتفاع مستوى الأسعار. و السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها. بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.³⁵

35 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

2. النظرية الإنتاجية:

و تعني هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية و مقدرة جهازها الإنتاجي، و زيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، و من ثم مستوى معيشتة، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل و الأسعار، و الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، و زيادة الواردات، و هذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، و انخفاض سعر صرفها، و ارتفاع قيمة العملة الأجنبية و ارتفاع سعر صرفها. ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

ويمكن الرد على ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية، و ترتفع فيها الدخل و الأسعار، هي الدول التي يتحقق فيها ارتفاع مستمر في صادراتها، و ارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية، و تنخفض صادراتها.³⁶

المطلب الثالث: نظرية الكمية ونظرية تعادل أسعار الفائدة (العوامل النقدية)

1. النظرية الكمية:

حيث تقوم على افتراض أساسي كما سبق ذكره سابقا ان أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيرا بنفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، و هذا سيؤثر على تحديد سعر الصرف العملة، و بالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظرائها من سلع و خدمات الدول الأخرى، الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح في التبادل الدولي، و إقبال المقيمون على اقتناء هذه السلع من الخارج، و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية، و يحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، و انخفاض سرعة تداولها، إذا تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد قيمة العملة الوطنية.

ونظرا للتأثير المباشر للتغيرات في كمية النقود على سعر الصرف العملة، و جب العمل على إزالة الفجوات التضخمية أو اتخاذ نماذج من شأنها تحديد سعر صرف حالي، مثل نموذج M.L MUSSA المبني على أساس توقع العرض الآجل للنقود والطلب الآجل عليها.³⁷

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

تعتبر هذه النظرية عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي و سوق الصرف، و إن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة، و حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين

36 فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص453.

37 نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية الصندوق النقد الدولي، دار بلقيم، الجزائر، 2011، ص 169-170.

الدولتين، و كقاعدة عامة تتخفص قيمة عملة بلد معين مقابل عملة اخرى بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.³⁸

وترتكز نظرية تعادل أسعار الفائدة على الفرضيات التالية:³⁹

_ غياب تكاليف المبادلات.

_ الحرية التامة لرؤوس الأموال .

_ قابلية الاحلال لرؤوس الأموال التي تحمل نفس الخطر و نفس العائد و هذا ما يعطي تحليل حيادي لأعوان اقتصاديين اتجاه الخطر .

ويتضح تأثير أسعار الفائدة على سعر الصرف من خلال علاقته لتعادل أسعار الفائدة وهما: تعادل أسعار الفائدة المغطاة وتعادل معدلات الفائدة الغير قابلة للتغطية.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين سياسة تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات:

المطلب الأول: ماهية الواردات والعوامل المؤثرة فيها.

1. تعريف الواردات:

✓ الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدول من الخارج.⁴⁰

✓ تمثل الواردات السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي و المستهلكة داخل الوطن و زيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية.⁴¹

✓ تمثل الواردات السلع و الخدمات المنتجة بالخارج التي سيتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، و بما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

2. العوامل المؤثرة فيها:

العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات: تتمثل أهم هذه المحددات في ما يلي:

_ الدخل: وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، و بافتراض هذه الدالة خطية فإن: $m=a+by$

38 جيوري محمد،. تأثير أنظمة أسعار الصرف على معدل التضخم و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات البانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص 39.

39 بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص 25.

40 حاجي امال، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 8.

41 ميداني احمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009، ص 9.

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو ما يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة ، و يقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لابد أن تكون أقل من الواحد ، و تفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة و تشير بعض الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي ليس طردية بالضرورة.

ومن الممكن أن تكون مرونة الطلب الداخلية سالبة، على أساس أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، حيث: $m=D-S$

_ الأسعار: يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة. و يمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى الصورتين:

● الصورة غير المقيدة لدالة الطلب: حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.

● الصورة المقيدة للإشارة والحجم: وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية، أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة و السعر البديل لها محليا. و بالتالي فأسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، و يعلل الاقتصاديون ذلك بالأسباب التالية:

. أثر الاحلال في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.
 . أثر الدخل حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الواردات.

. أثر الإنتاج، أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

_ الصادرات: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين: أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادةً في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، و بالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام و سلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، و بالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطة و المواد الأولية.

_ سعر الصرف: إن التغيرات في سعر الصرف لها آثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، و بالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف

أكبر منه في حالة أسعار الواردات. حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكيف أو التعديل. و يمكن القول بأن تخفيض سعر العملة يؤثر على كمية الواردات من خلال تأثيره على ثلاث متغيرات هامة في :

- الدخل الحقيقي المتاح .
 - نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الدخل المتاح .
 - القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانيات الاستهلاك الحقيقية.
- _ احتياط الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي و ذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.⁴²

المطلب الثاني: آثار تخفيض سعر الصرف على الواردات.

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص ، و منه ستخفيض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتتخفيض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح و من ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، و من ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، و هذا الأمر ليس بالهين حتى و إن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة و مكلفة، غير إن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.⁴³

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.⁴⁴

42 خلود علي، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مقال في مجلة الحقيقة، جامعة أدرار-الجزائر، العدد 28، ص 393 ص 394 ص 395.

43 بوعروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص130.

44 حمدي عبد العظيم، ص148

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسيع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، و لقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق محدد لهذا التغير، و ذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيرها على المبادلات التجارية للدولة و التي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

وبمعرفة ماهية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه، و انواعه و أشكاله، و كذا مختلف النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى تأثير سعر الصرف على الواردات، و ننتقل إلى دراسة قياسية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

دراسة قياسية و اقتصادية لأثر تخفيض الدينار

الجزائري على حجم الواردات

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور حجم الواردات و سعر الصرف الدينار الجزائري

المطلب الأول: أسباب وجدوى تخفيض الدينار الجزائري

أولا أسباب تخفيض الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة، واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، و خاصة قيمتها الخارجة أمام العملات الارتكازية، و ذلك للأسباب التالية:

1. سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط ، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31 بالمائة مقابل سلة الربط؛ تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و 1991.

2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر. و قد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي تزايد بشكل حاد.

3. النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.58 مليار دولار عام 2014) و الذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف مما ينعكس في انخفاض قيمته.

ثانيا: جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن من أهم الأسباب التي تحول خفض الدينار دون جدوى في مواجهة الأزمات المالية للبلاد هي:

1. نشوء و تفشي ظاهرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات من الغذاء و الدواء و اللباس عند تقويمها بالعملة المحلية، و هو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما أصحاب الدخل الثابتة، مما يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي و السياسي للبلاد .

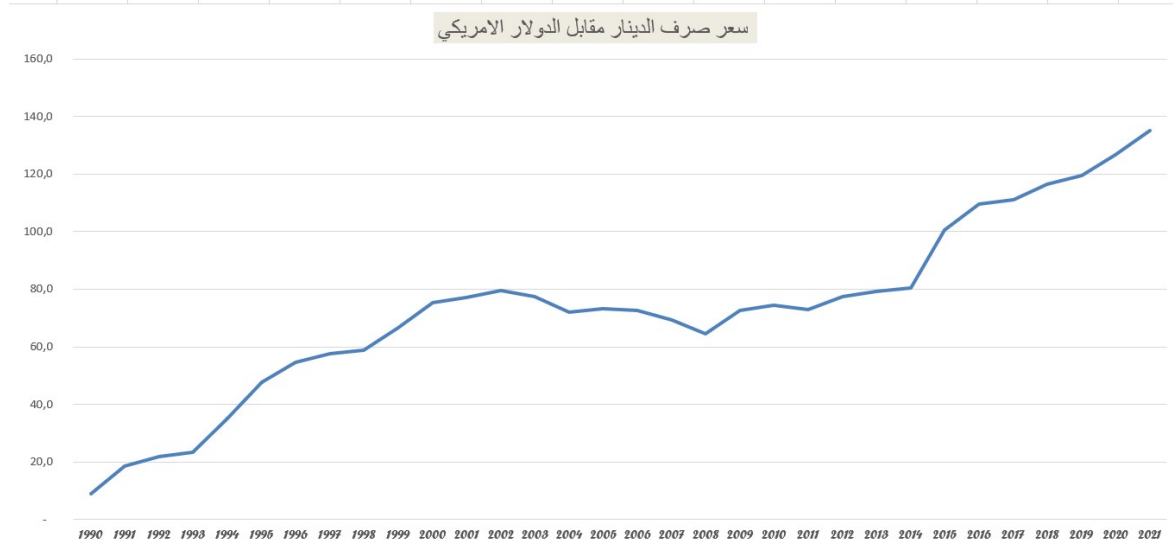
2. مهما انخفض الدينار فإن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب سلع بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن الثقافة التفاخرية للمستهلك الجزائري بتفضيله لكل ما هو ألماني وفرنسي على حساب كل ما هو جزائري يزيد من حدة الاستيراد. فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ أن

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

الدينار الجزائري في انخفاض مستمر أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 2008، ورغم ذلك، فهناك تزايد مستمر في الواردات (باستثناء سنة 2015 لأسباب مالية أخرى).

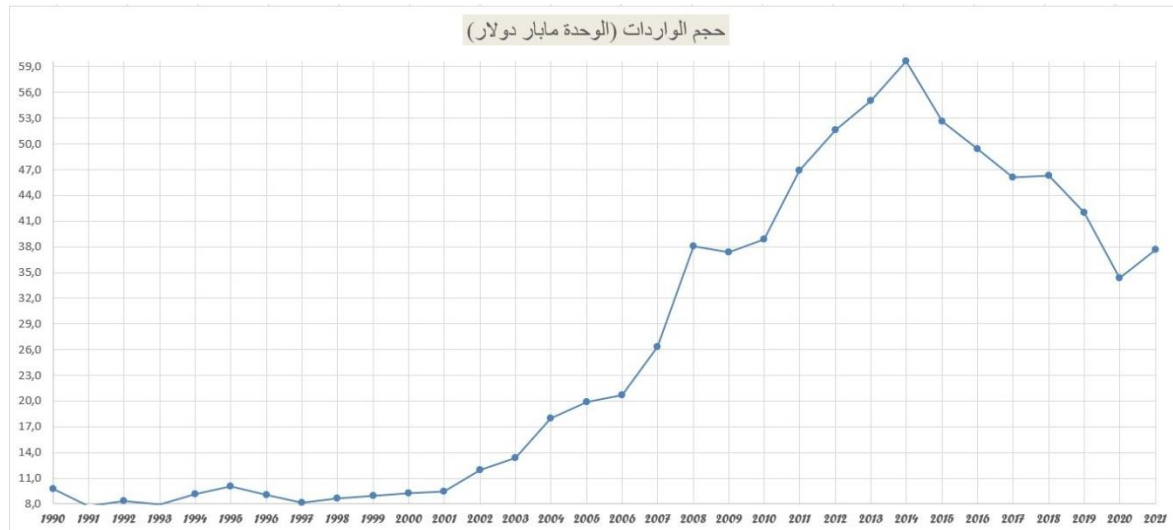
والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(01): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي



المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (02) : حجم الواردات (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الطالبة

3. عمقا اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حجم الواردات والذي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، حيث أدى التفكيك الجمركي المتواصل إلى غاية 2020 كما هو منصوص عليه في الاتفاقية، إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوربية نتيجة خفض كلفتها بعد الإقصاء التدريجي لكلفة الرسوم الجمركية

4. أدى خفض الدينار إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من مدخلات الصناعية من المواد الأولية، مما جعل كلفة مخرجات الصناعة من المنتجات عالية الثمن مقارنة بنظرائنا التجاريين، و هذا ما أدى و سيؤدي إلى إضعاف تنافسية الصناعات المحلية و بالتالي غلق الكثير من المصانع، مما سيؤدي إلى انكماش الإنتاج المحلي.

5. إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال، حيث أن المستثمرين المحليين و الأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر صرف الدينار ماعدا توقع انخفاضه المستمر ، الأمر الذي يحول دون تمكنهم من اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من ذلك ، و هذا في ظل ضعف آليات التغطية و الوقاية من مخاطر أسعار الصرف في الجزائر.

6. تعرض المستثمرين الأجانب لخسائر صرف فادحة عند تحويل أموالهم من داخل الوطن إلى بلدانهم الأصلية، مما قد لا يحفزهم على مواصلة استثماراتهم.

7. خفض الدينار يقابله انخفاض في هوامش أرباح المستوردين عند تحويلها إلى العملة الأجنبية، الأمر الذي يتطلب استيراد وحدات أكبر للحصول على نفس الأرباح التي كانوا يحققونها في الفترة السابقة التي سبقت سياسة التخفيض، الأمر الذي يعمل على زيادة الواردات و ليس تخفيضها؛

8. استمرار انخفاض قيمة الدينار لاسيما مقابل عملات بلدان الجوار كتونس والمغرب سيؤدي إلى استمرار واستفحال ظاهرة التهريب للسلع الجزائرية المدعومة من طرف الدولة (كالبنزين...) لبيعها في هذه الدول وتحقيق مكاسب، وهذا على حساب تكبيد الخزينة العمومية خسائر دعمها لأسعار هذه السلع.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور حجم الواردات في الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990_2021)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
8.1	9.1	10.1	9.2	8.0	8.3	7.8	9.8	حجم الواردات(الوحدة مليار دولار)
57.7	54.8	47.7	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار/دولار أمريكي
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
19.9	18.0	13.3	12.0	9.5	9.3	9.0	8.6	حجم الواردات(الوحدة مليار دولار)
73.4	72.1	77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.7	سعر صرف الدينار/دولار أمريكي
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
55.0	51.6	46.9	38.9	37.4	38.1	26.4	20.7	حجم الواردات(الوحدة مليار دولار)
79.4	77.6	72.9	74.4	72.7	64.6	69.4	72.7	سعر صرف الدينار/دولار أمريكي
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
37.7	34.4	41.9	46.3	46.1	49.4	52.7	59.7	حجم الواردات(الوحدة مليار دولار)
135.1	126.8	119.4	116.6	111.0	109.5	100.5	80.6	سعر صرف الدينار/دولار أمريكي

المصدر: تقارير بنك الجزائر (1990_2021)

يوضح الجدول أعلاه المسار المتزايد لحجم الواردات خلال الفترة (1990_2001) بنمط معتدل وبنسب متقاربة، أما الفترة (2002_2015) فنلاحظ تزايد حجم الواردات بشكل مستمر باستثناء 2009. ونلاحظ

تراجع مستمر خلال الفترة (2016_2021) وعليه يمكن تحليل تطور حجم الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة بناء على ثلاث مراحل:

الفترة الأولى (1990_2001) نلاحظ ارتفاع مستمر بنسب معتدلة لهذه الفترة لحصيلة الواردات و شهدت هذه الفترة تخفيض الحماية الجمركية و كذلك الحدود العليا للتعريفات الجمركية على الواردات و اقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة لأسباب دينية و صحية و اجتماعية و كذلك تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد.

الفترة الثانية (2002_2015): نلاحظ ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة لحجم الواردات، حيث تزامنت السنوات الأولى لهذه الفترة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي بنمو متزايد للواردات حيث تضاعفت الحصيلة نهاية 2006 (20.7 مليار دولار أمريكي) مقارنة بسنة 2002 (12.0 مليار دولار أمريكي) (2002_2004) و يرجع ذلك إلى نتائج تنفيذ البرنامج الرباعي مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و هو ما صاحبه ارتفاع في قيمة الواردات، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية ذات الجودة و السعر التنافسي مقارنة بالأسعار المحلية المرتفعة.

و في حين تميزت الفترة (2005_2008) بنمو متسارع للواردات و تزامنت هذه الفترة مع البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005_2009) والذي كان من مضامينه زيادة النفقات في ميدان التجهيز، و عليه سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية ارتفاعا محسوسا سنة 2008 بقيمة 4.559 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2007، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليورو و هو ما يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في أسعار المواد الرئيسية في الأسواق الدولية سنة 2008 (أين ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130%، وأسعار الذرة بنسبة 31% و أسعار الصويا بنسبة 87%)، و باعتبار الجزائر من أكبر المستوردين للقمح فقد تحملت تكاليف إضافية جراء هذه الأزمة الغذائية، و على إثر ذلك سجلت قيمة الواردات مستوى عالي سنة 2008 بحصيلة قدرها 38.07 مليار دولار أمريكي و بنمو قدره 44.5% مقارنة بسنة 2007، و ذلك قبل أن تسجل تراجعا طفيفا سنة 2009 بنسبة 2% على إثر تخفيض بنك الجزائر لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية لسنة 2008 و ما انجر عنه من ارتفاع في أسعار المنتجات الأساسية و التهاب أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط بنسبة 35%، و هو ما أدى إلى تراجع حجم الصادرات اللازمة لتغطية حصيلة الواردات.

و قد شهدت الواردات خلال الفترة (2010_2014) و الذي جاء بالتزامن مع برنامج التنمية الخماسي تطورا كبيرا و يعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها؛ ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تقوم

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

الجزائر باستيرادها أهمها القمح، السكر والحليب، و توسع تشكيلة الواردات لتشمل سلعا جديدة كمالية كالأجهزة الإلكترونية و السيارات الفخمة و غيرها في ظل الارتفاع الكبير للأسعار المحلية، و ارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان و ارتفاع أجور العمال ما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع المعمرة كالسيارات، والتحسن المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة الثالثة (2015_2021) فنلاحظ تراجع مستمر للواردات طيلة الفترة، و يرجع ذلك للأزمة النفطية لسنة 2014، أين هوت أسعار النفط إلى النصف، فقام بنك الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% و هو ما أدى إلى تراجع حصيلة الواردات بنسبة 12%، لتواصل الانخفاض إلى غاية 2018 و يعزى هذا التراجع في الحصيلة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية لكبح فاتورة الواردات الضخمة من الاستيراد و فرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت و الحديد أواخر 2017. و قد ساهمت في احتواء تزايد الواردات ، تدابير تضم اساسا، تضيق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير، و كذا تحضير و تطبيق التدابير المتعلقة بتأطير الواردات ، و تدابير اتخذت من طرف بنك الجزائر، تتمثل في:

➤ تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية الاستيراد.

➤ تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، و الذي انتقل من اثنان إلى واحد أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول.

➤ إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين و الأنظمة المعمول بها؛

➤ تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

تساهم هذه التدابير، المرافقة لتلك المأخوذة من طرف السلطات العمومية في هذا المجال، في ترشيد الاستيراد.

و نلاحظ استمرار تراجع حصيلة الواردات سنة 2019 بنسبة 7% مقارنة بسنة 2018 و ذلك على خلفية الآليات الجديدة التي تم وضعها قصد تأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية منذ مطلع سنة 2018 بهدف تقليص العجز التجاري و ترقية الإنتاج الوطني على غرار قرار إلغاء الرسم الإضافي المؤقت الوقائي على استيراد لحوم البقر و الفواكه الجافة و المجففة و أغذية الحمية الموجهة لأغراض طبية.

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

و السبب الرئيسي في تراجع حصيلة الواردات سنة 2020 يعود إلى جائحة كورونا التي اجتاحت العالم و على إثرها سجلت الواردات الجزائرية سنة 2020 تراجعا بلغت نسبته 18% لتستقر عند 34.4 مليار دولار، نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019، فيما تراجعت قيمة الصادرات خلال نفس السنة 23.8 مليار دولار، مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي.

و بفضل تجسيد سياسة ترشيد الواردات، تمكنت البلاد و بعد سنوات من العجز، من تسجيل فائض في الميزان التجاري بأكثر من مليار دولار في نهاية نوفمبر و هو رصيد إيجابي مرشح لأن يتجاوز قيمة ملياري دولار في نهاية السنة، و عليه فإن مداخيل صادرات البلاد قد سمحت بتغطية تكاليف الواردات في 2021 دون اللجوء إلى احتياطات الصرف.

المطلب الثالث: مبررات السياسة التجارية الحمائية في الجزائر

أولا: الخلفية النظرية للسياسات التجارية الحمائية :

الحمائية (Protectionnisme) مذهب اقتصادي يراد به حماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، أو يراد به زيادة حصيلة الضرائب الجمركية للدولة، و ذلك إما بحظر استيراد بعض البضائع أو بإخضاعها لرسوم جمركية باهظة، و قد شبه الاقتصادي الألماني (List) 1846-1789، الاقتصادات الناشئة بالطفل الذي يحتاج إلى الحماية و الرعاية، و لذلك يكون من الضروري أن تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة حمائية خاصة لحماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية لفترة مؤقتة، ثم تلغى هذه الحماية عند بلوغ الصناعة فيه طور النضج و الرشد، و تستطيع أن تتنافس الصناعات التي سبقتها في البلدان المتقدمة. لأن المنافسة الحرة حسب (List) لا يستفيد منها إلا الأقوياء والأمم المتقدمة. ولذلك أصبحت هذه النظرية في الحماية تعرف بنظرية "حماية الصناعات الناشئة"

ومنه يمكن تعريف الحمائية على أنها: سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد وتعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

ثانيا: مبررات السياسة الحمائية التجارية :

ويمكن ذكر اهم مبررات سياسة الحماية التجارية في النقاط التالية:

_ حماية الصناعة الوطنية: تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

_ تنوع الإنتاج الصناعي: ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

_ تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف: إن الرسوم الجمركية العالية تقلل من الواردات، وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد العاطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.

_ توفير عدالة توزيع الدخل الوطني: عندما نمحي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج الوطني.

_ الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق: كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر تكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

_ علاج العجز في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

_ الأمن الوطني: إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب أو أزمات دولية، وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات، التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقرارها واستقلالها.⁴⁵

⁴⁵ علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار اثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، دراسات العدد الاقتصادي_المجلد08_العدد02، جامعة الاغواط .

المبحث الثاني: دراسة قياسية:

من خلال ما تقدم من تحليل أثر تغيرات سعر صرف الدينار على حجم الواردات سنقوم باختبار هذه العلاقة باستعمال النماذج القياسية، من أجل الحصول على نتائج أقرب للواقع الاقتصادي الجزائري من خلال إخضاع المتغيرين للفحص والقياس الاقتصادي بواسطة نموذج VAR. المطلوب الأول: دراسة استقراره السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Séries، وسلاسل زمنية غير مستقرة NON STATIONARY TIME SERIES.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة.⁴⁶

1. فترة الدراسة والبيانات المستخدمة:

إن أول خطوة في الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على حجم الواردات هي تحديد المتغيرات التي يتشكل منها النموذج، حيث تعتمد دراستنا على متغيرين أساسيين، المتغير الأول الواردات وهو المتغير التابع، والمتغير الثاني سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وهو المتغير المستقل كما تم إضافة متغير آخر يعتبر عامل مهم في التأثير على حجم الواردات وهو حجم احتياطات الصرف الاجنبي الذي تتم بواسطته تسوية التجارة الخارجية مع الخارج، والجدول التالي يلخص رموز المتغيرات محل الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم من أجل تقليل التباين والتي تم استعمالها في تقدير المعادلات الاحصائية :

⁴⁶ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2011، ص 200

الجدول (02): التعريف بمتغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	الرقم
LIMP	الواردات	1
LTC	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	2
LRESR	احتياطات الصرف الاجنبي	3

المصدر: من إعداد الطالبة

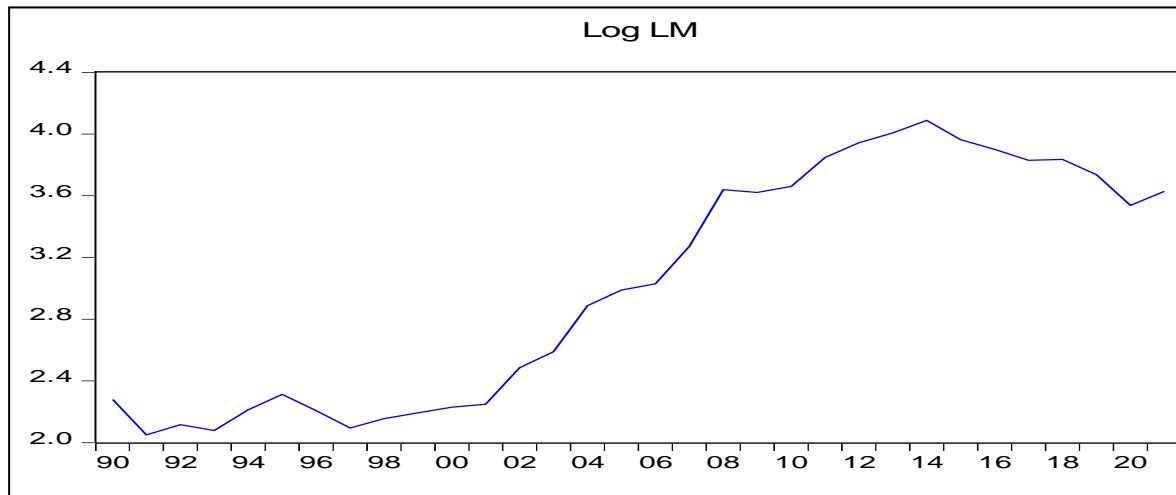
لدراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والاحتياطات الاجنبية وحجم الواردات، سنعتمد على معطيات وبيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مصادر رسمية ذات الاختصاص تتمثل في تقارير وبيانات وزارة المالية وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، وذلك خلال المدى الزمني الممتد من (1990 - 2021) وهذا للاعتبار التالي:⁴⁷

أن مرحلة التسعينيات شهدت تحولا كبيرا من حيث التوجه الاقتصادي، إذا كرس قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض مكانزمات اقتصاد السوق، فقد أحدث تغييرا واسعا في مجال تنظيم المؤسسات النقدية والمالية وأعطى نظرة مختلفة تماما عن النظام الذي ساد قبل صدور هذا القانون باعتبار أنه منح صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر وجعلها مستقلة عن السلطة السياسية، واشتملت مهامه إلى جانب إصداره للنقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية ، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .

2. اختبار جذر الوحدة (بيانيا):

1. اختبار استقراريه سلسلة الواردات:

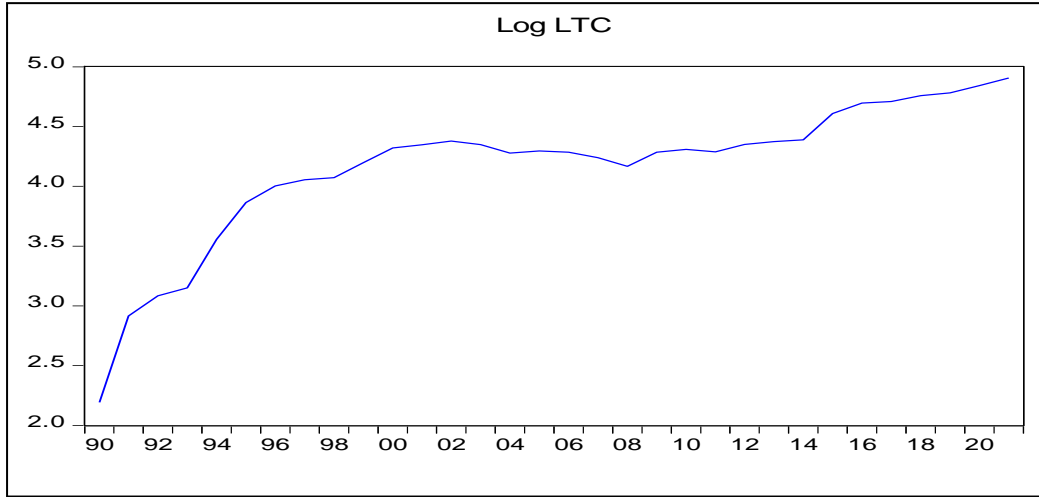
الشكل (03) : يوضح عدم استقراريه سلسلة الواردات عند المستوى الاصيلي 2021-1990



2. سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي مقابل الدولار الامريكي:

الشكل (04) : يوضح عدم استقراره سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري عند المستوى

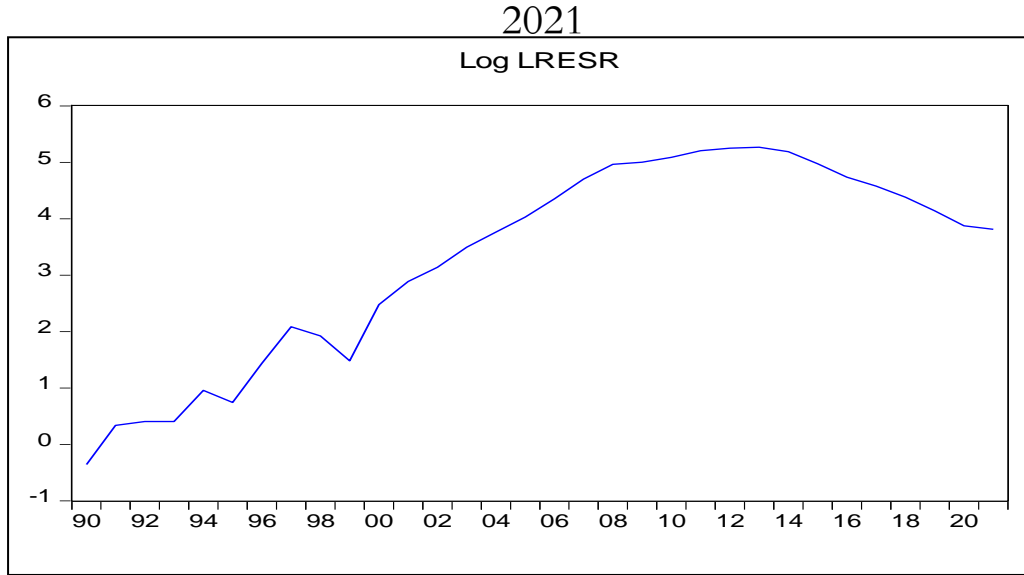
الاصلي 1990-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **views 10**

3. اختبار استقراره سلسلة احتياطي الصرف الاجنبي:

الشكل (05) : يوضح عدم استقراره سلسلة احتياطات الصرف الاجنبي عند المستوى الاصلي 1990-



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **views 10**

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

من خلال المنحنيات السابقة يتبين أن السلاسل غير مستقرة، وللتأكد سنعتمد على اختبار (ADF):

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى (عند مستوى الاصيلي 5%)

بدون حد ثابت واتجاه زمني None		بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بحد ثابت Intercept		المتغيرات		
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار		القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
مستقرة	1.952	0.582	مستقرة	3.56	0.820	غير مستقرة	2.960	0.804	IIMP
غير مستقر	1.952	1.433	مستقرة	3.603	4.254	غير مستقرة	2.963	2.260	IRESER
غير مستقر	1.952	3.357	غير مستقر	3.603	3.520	غير مستقر	2.960	0.627	ITC

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (الملاحق 01، 02، 03) eviews10

يلاحظ من النتائج في الجدول اعلاه أن أغلب متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وهذا ما يؤكد قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة عند المستوى الأصلي، أي أنها غير مستقرة، ومنه سيتم الانتقال إلى الاختبار عند مستوى الفرق الاول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الاول (عند مستوى دلالة 5%)

بدون حد ثابت واتجاه زمني None		بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بحد ثابت Intercept		المتغيرات		
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار		القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
مستقرة	1.952	3.698	مستقرة	3.568	3.822	مستقرة	2.963	3.834	Limp
غير مستقرة	1.952	1.617	مستقرة	3.622	4.571	مستقرة	2.998	4.411	IRESER
مستقرة	1.952	2.973	مستقرة	3.568	3.792	مستقرة	2.963	3.884	ITC

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (الملاحق رقم 04، 05، 06) eviews10

من خلال الجدول اعلاه يتضح أنه عند الفروق الأولى تكون جل السلاسل الزمنية مستقرة، باستثناء سلسلة احتياطي الصرف الاجنبي غير مستقرة، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ADF أقل من القيم الجدولية عند عتبة 5%. مما يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة وهذا ما يدفعنا إلى الانتقال إلى الاختبار في الفرق الثاني، كما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

الجدول رقم (05): اختبار جذر الوحدة **ADF** عند الفرق الثاني (عند مستوى دلالة 5%)

بدون حد ثابت واتجاه زمني None		بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بحد ثابت Intercept		المتغيرات		
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار		القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
مستقرة	1.952	4.389	مستقرة	3.574	4.206	مستقرة	2.967	4.303	IRESER

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (الملاحق: 07) eviews10

تشير النتائج المتحصل عليها عند اجراء الاختبار عند الفرق الثاني يتضح استقرار سلسلة الاحتياطي الصرف الاجنبي، وبذلك يمكن إجراء اختبار نموذج الـ VAR. 3 تحديد وتقدير نموذج : VAR نقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة قبل القيام باختبار الـ VAR نقوم بتحديد فترات الابطاء، التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم وسوف نستخدم منها : Akaik، Schwarz، LR،⁴⁸ Hannan and Quinn، Final Prediction Error، ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول التالي، يتضح أن فترة الابطاء المثلى 1، وهي تناسب نموذج قصير المدى.

الجدول رقم (06): المعايير المعتمد لتحديد فترة الابطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 272.2918	NA	35316.05	18.98564	19.12709	19.02994
1	- 242.1711	51.93219*	8272.744*	17.52904*	18.09482*	17.70624*
2	- 237.6119	6.917443	11508.33	17.83530	18.82541	18.14539

* تشير إلى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (الملاحق رقم: 08) مخرجات برنامج eviews10

⁴⁸ دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-

سوف نحاول نمذجة هذه العلاقة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي تم اقتراحه من طرف Sims عام 1980 من خلال مقاله⁴⁹ ، حيث اعترض هذا الأخير على التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بمعنى أن المتغيرات تعامل جميعها على أنها متغيرات داخلية، ويعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ووفقا لفترات التباطؤ المحددة⁵⁰، وجاءت نماذج VAR كبديل للمعادلات الآنية التي تعرضت إلى انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة اقتصادية معقدة، لهذا النوع من النماذج التنبؤية، فلقد أثبتت الاختلالات الاقتصادية عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية. وفيما يلي نتائج التقدير بالاعتماد على (الملحق رقم 10.09):

$$DLM = - 0.504 * DLM (-1) - 0.0357 * DLTC (-1) + 0.264 * DLRESR (-1) + 1.132 \dots \dots (01)$$

$$(F_{cal}) = 12.16, \text{Pro } (F\text{-sta}) = 0.000, R^2 = 58.39\%, \bar{R}^2 = 53.59\% \quad n = 30$$

1. التفسير الإحصائي للنموذج:

سنركز في تحليلنا على المعادلة رقم 01 فقط (أنظر الملحق رقم 09)، وذلك لمتطلبات أهداف الدراسة، التي تقتضي دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات بالإضافة إلى حجم احتياطات الصرف الأجنبية، ومدى تأثير ذلك على الوضع المالي والاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط عالميا. ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 مقبولة، مما يدل على أن حجم احتياطي الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار الجزائري يفسرا حجم الواردات بنسبة 59% تقريبا، وهي نسبة مؤثرة والباقي يرجع لعوامل لم تدرج في النموذج، وعند إجراء اختبار ستودنت يتبين أن المعنوية الجزئية للنموذج محققة لمعلمة الاحتياطي الصرف، عند مستوى 5% ولا تتحقق عند معلمة سعر الصرف وهذا قد يرجع للتأثير الطفيف لسعر الصرف الدينار على مستوى حجم الواردات.

وتشير إحصائية فيشر F إلى إن النموذج يتمتع بمعنوية كلية عند 5%، لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أي أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية وبالتالي مقبول إحصائيا.

⁴⁹ Christopher A, Sims, Macroeconomics and Reality, Econometrica, 1980, pp1-48

⁵⁰ مجلخ سليم، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال 1984-2014، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 2016، ص 154

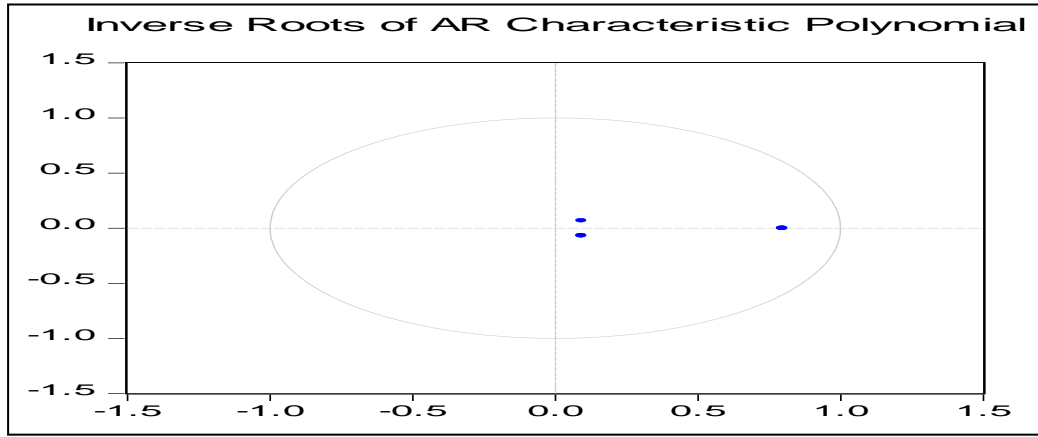
2. التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال فحص إشارات ومعلمات النموذج نجد أن إشارة معامل سعر الصرف سالبة في الفترة الاولى، أي هناك علاقة عكسية بين حجم الواردات وقيمة سعر الصرف الدينار الجزائري في المدى القصير، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بمعنى أنه كلما ازدادت عدد وحدات الدينار الجزائري للحصول على دولار واحد (انخفاض قيمة الدينار امام الدولار الأمريكي) انخفض حجم الواردات، والعكس صحيح في حالة ارتفاع الدينار. أما معلمة حجم الاحتياطات الاجنبية فهي موجبة، أي هناك علاقة طردية بين حجم الواردات وبين رصيد من الاحتياطات الاجنبية، فكلما كان هناك احتياطات كبيرة من الصرف الاجنبي ازدادت الواردات وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بشكل كبير.

ولأن مصدر هذا الاخير هي مداخيل المحروقات بنسبة 95%، والباقي يرجع إلى صادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 5%، وحجم النقد الاجنبي وتراكمه يعتبر صمام أمان للوضع المالي للدولة، خاصة فيما يتعلق بتسوية مدفوعات الواردات مع العالم الخارجي، والتحويلات إلى الخارج، والمتمثلة أساسا في تحويل أرباح المستثمرين الأجانب نحو الخارج، كل هذا يتم عن طريق النقد الاجنبي وليس الدينار الجزائري. وهنا تكمن أهمية المحافظة عليه وتنويع مصادره.

3. اختبار استقراره النموذج: من خلال اختبار استقراره النموذج تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (06): اختبار استقرار لنموذج VAR



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

تشير نتائج اختبار الاستقرار أعلاه، أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، إذ أن معظم المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

4. اختبار عدم ثبات التباين:

من أجل اختبار مشكلة عدم ثبات تباين تجانس الخطأ المقدر تم الاعتماد على اختبار white والنتائج موضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (07): اختبار عدم ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Chi-sq	Df	Prob
45.85174	36	0.1258

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10 (الملحق رقم:11)

تؤكد نتائج اختبار white على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن قيمتها لاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل بالفرض الصفري سلسلة البواقي لها تباين متجانس.
5. اختبار الارتباط الذاتي:

يمكن التأكد انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج من خلال استخدام اختبائي LM حيث الفرضية الصفرية تفر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار LM

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations							
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h							
Lags	LRE* stat	Df	Prob	Rao F-stat	Df	Adj Q-Stat	Prob
1	7.516669	9	0.5835	0.838004	(9, 51.3)	0.838004	0.5849
2	8.293839	9	0.5048	0.931391	(9, 51.3)	0.931391	0.5064
3	10.38988	9	0.3199	1.189968	(9, 51.3)	1.189968	0.3215
4	6.205381	9	0.7192	0.683409	(9, 51.3)	0.683409	0.7203
5	6.288615	9	0.7107	0.693112	(9, 51.3)	0.693112	0.7118

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10 (الملحق رقم 12)

من خلال النتائج يتبين أن القيمة الاحتمالية وعند درجة التأخير هي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي النموذج لا يوجد بها ارتباط ذاتي.
6. اختبار التوزيع الطبيعي: للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، نستخدم اختبار Jarque-Bura والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)

Component	Jarque-Bura	Df	Prob
1	2	0.192602	0.9082
2	2	0.025829	0.9872
3	2	2.031878	0.3621
Joint	2.250310	6	0.8953

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

من خلال نتائج الاختبار نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية

بأن سلسلة توزيع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

7. اختبار السببية: يمكن من خلال هذا الاختبار بين المتغيرات من تحديد اتجاه التأثير من خلال

العلاقات السببية وذلك باستخدام لـ **Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests**

في نموذج الانحدار الذاتي، ان اختبار السببية لـ **Toda Yamamoto** يعالج اختلاف

درجات التكامل المختلفة وهو اختبار للسببية طويلة المدى. وبعد تحديد عدد الإبطاءات المناسبة

لنموذج VAR، نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو $(k + d_{max})$ حيث k عدد الإبطاءات

المقترحة، و d_{max} هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من خلال

اختبارات جذر الوحدة. وبالتالي في نموذجنا $(2+1) = 3$ وعليه كانت نتائج هذا الاختبار على النحو

التالي:

الجدول (10): اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: DLM			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob
DLRESR	28.72170	3	0.0000
DLTC	3.525297	3	0.3175
ALL	35.25374	6	0.0000
Dependent variable: DLRESR			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob
DLM	17.28545	3	0.0006
DLTC	3.879158	3	0.2748
ALL	24.44334	6	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10 (الملحق رقم: 13)

نلاحظ من خلال نتائج السببية لـ **Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests**

الموضحة في الجدول أعلاه، أن هناك سببية بين احتياطي الصرف الاجنبي وحجم الواردات

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

في الاتجاهين باحتمال رفض اقل من 5%، بمعنى أن الواردات تسبب في حجم الاحتياطات الصرف الاجنبي، وفي المقابل فان الاحتياطي الاجنبي يسبب في حجم الواردات أي توجد علاقة بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

بينما لا توجد علاقة سببية بين كلا من سعر صرف الدينار الجزائري و حجم الواردات في الجزائر، في المقابل هناك سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف وبين حجم الاحتياطات الاجنبية، وهذا يقارب الواقع الاقتصادي والمالي الجزائري إلى حد كبير باعتبار أن قيمة الدينار الجزائري تتأثر كثيرا بحجم الاحتياطات الصرف الاجنبي، وهذا ما يلاحظ عند تدهور أسعار النفط وبالتالي تقلص حجم الاحتياطات الاجنبية، الذي أدى إلى تدهور الدينار الجزائري امام العملات الرئيسية .

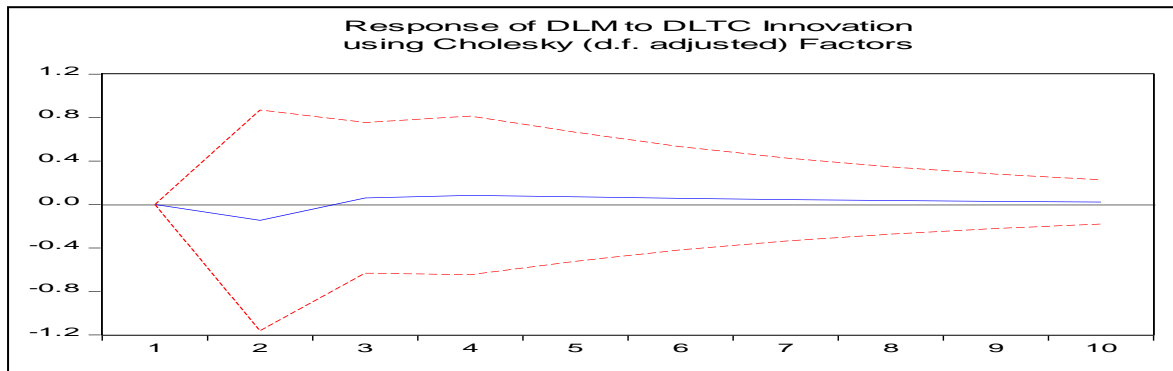
4 تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن نماذج الانحدار الذاتي **VAR** تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات. وحسب تقدير دالة الاستجابة الفورية الممتدة على افق عشر سنوات كما يلي:

1. استجابة حجم الواردات لتغير في سعر صرف الدينار الجزائري:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في سعر صرف الدينار الجزائري مقدرة ب انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر ايجابي على حجم الواردات ابتداء من الفترة الثالثة ب $+0.06$ ، الى غاية نهاية الفترة باستثناء الفترة الثانية سالبة -0.146 ، وهذا يدل على وجود علاقة وان كانت طفيفة بين التقلبات في سعر صرف الاجنبي وحجم الواردات، لكن تأثير انخفاض الدينار امام العملات الرئيسية في العالم طفيف على حجم الواردات، بمعنى ليس من المحددات الرئيسية لها، بل توجد عوامل أخرى أكثر تأثيرا في حجم الواردات.. (الملحق رقم14).

الشكل رقم (07): استجابة حجم الواردات لتغير في سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج views10

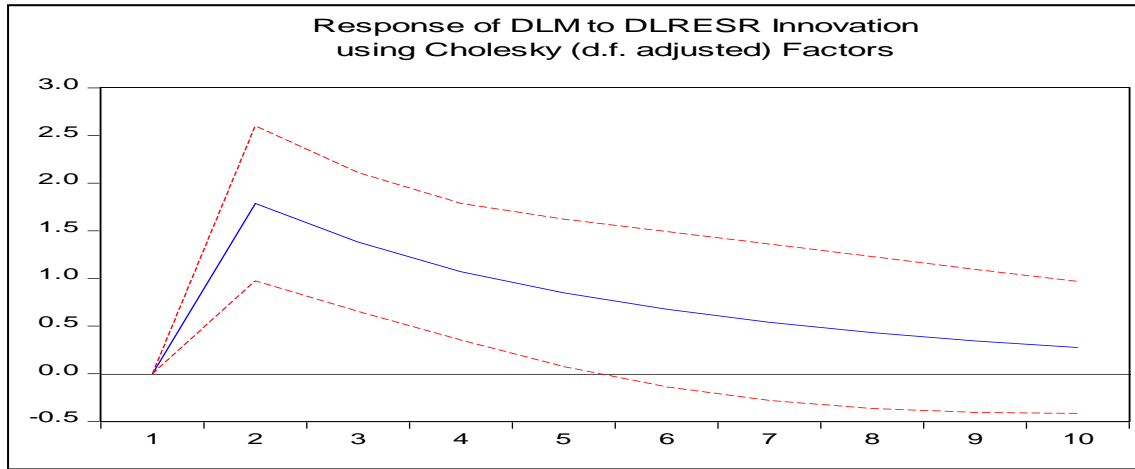
2. استجابة حجم الواردات لتغير في معدل احتياطات الصرف الاجنبي:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في حجم احتياطات الصرف الاجنبي مقدرة ب انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر ايجابي على حجم الاحتياطي من الصرف الاجنبي ب $+1.78$ في الفترة الثانية

الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على حجم الواردات

الى غاية نهاية الفترة بشكل متناقص الى ان يصل إلى +0.27(الملحق رقم 15).، وهذا يدل على العلاقة القوية والمباشرة بين حجم احتياطات الصرف الاجنبي وحجم الواردات، فكلما زادت الواردات تناقص وتآكل الاحتياطات الأجنبية، لأن تسوية هذه الاخيرة لا يتم إلا عن طريق النقد الاجنبي مع العالم الخارجي وهذا يعكس مدى استجابة وتأثر حجم النقد الاجنبي سلبا بزيادة حجم الواردات وكذلك تتأثر حجم الواردات برصيد الاحتياط الصرف الأجنبي خاصة وهذا ما يظهر جليا عند انخفاض اسعار النفط وتآكل احتياطات الصرف الاجنبي لذا انتهجت الجزائر سياسة تقييد وكبح الواردات عبر عدة ادوات السياسة التجارية الحمائية.

الشكل رقم (08): استجابة حجم الواردات لتغير في حجم احتياطات الصرف الاجنبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

3. تحليل تجزئة التباين:

حسب نتائج تحليل التباين في الملحق رقم 16، نجد أن جل التغيرات في حجم الواردات في الفترة الثانية ناتجة عن تقلبات المتغير نفسه بتباين قدره 72.03%، ثم تبدأ هذه النسبة في انخفاض تدريجيا إلى أن تصل 54.58% في نهاية الفترة العاشرة، أما مقدار التغير في المتغير احتياطات الصرف الاجنبي يقدر ب 45.16%، ومقدار التغير في سعر صرف الدينار الجزائري 25.07% في نهاية الفترة، تدل هذه النتيجة على أن معدلات الاحتياطات الأجنبية تؤثر بدرجة أكبر على حجم الواردات من سعر صرف الدينار. هذه النتائج جاءت أيضا مدعومة لاختبارات تحليل دوال الاستجابة الدفعية ونتائج السببية.

المطلب الثالث: تقييم السياسة التجارية الحمائية المنتهجة من طرف الجزائر:

تعرضت السياسات التجارية الحمائية لعدة انتقادات، خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث يرى هذا الاخير أنه بدلاً من التركيز على تقييد الواردات وكبحها، فإن نجاح الاقتصادات الآسيوية القائمة على التصدير، مثل كوريا الجنوبية حول تركيز نموذج

التنمية الاقتصادية من تثبيت الواردات إلى تنشيط الصادرات، وعلى نقل التكنولوجيا نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر تدريجياً، ومع تغير سياسات تشجع التجارة لمساندة الصناعات المحلية إلى سياسات تهدف إلى تحويل اقتصاديات الدول إلى منصات للشركات المتعددة الجنسيات، من أجل الاندماج في الأسواق العالمية.

وبدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي كما تصوّر الاقتصادي بريبيش، خلقت هذه الموروثات صناعات رأسمالية تقوم على المحاباة، فقيدت من مستوى المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية وعززت من الاعتماد على الواردات، وانتهت حلقات التحرر الاقتصادي بنقل الملكية من الدولة إلى الاحتكارات الخاصة.

إن سياسة تقييد الاستيراد لا بد أن يكملها ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وذلك بأن يقوم الجهاز الإنتاجي المحلي بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وهذا يتطلب مرونة غير متوفرة لدى قطاعا الصناعة والزراعة بالجزائر، حيث يتم استيراد المعدات والآلات، ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن غياب إنتاج التكنولوجيا. وقد يؤدي هذا إلى انتقال أمراض القطاع العام إلى القطاع الخاص، من القيام بعمليات احتكار ومضاربات والتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات العائد السريع والمرتفع، وإهمال احتياجات المجتمع الضرورية، وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل قطاعا الصناعة والزراعة بالجزائر قادران خلال فترة المنع على توفير احتياجات المجتمع من السلع التي تم منع استيرادها؟ وبنفس الجودة أو بمستويات قريبة منها؟

أما فيما يخص الحفاظ على الاحتياطات الصرف الاجنبي من التآكل والذي يعد أهم أهداف تقييد الواردات في الجزائر، فيلاحظ أنه في الوقت الذي تستهدف فيه السياسات التجارية الجزائرية تراجع قيمة الواردات لم يتم الحفاظ على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي عند وضعه الحالي، ففي عام 2015 وهو العام الذي صدرت فيه مراسيم رخص الاستيراد والتقليل منه، كان رصيد النقد الاجنبي حوالي 144.67 مليار دولار ليصبح بعد تقييد بعض الواردات 45.30 مليار دولار في 2021.⁵¹

⁵¹ جمال سويح، حمزة محجوبي، تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصاديه معاصرة،

خاتمة

الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث حاز هذا الموضوع على قدر كاف من الأبحاث العلمية نظرا لتأثيره القوي على مستوى النشاط الاقتصادي، فتقلباته في الأسواق الدولية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و من بينها الواردات، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على وارداتها سواء للاستهلاك النهائي أو المنتجات الأولية و نصف المصنعة لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، و الواقع أن الاقتصاد الوطني يعاني منذ فترة طويلة من صعوبة تنويعه، و لم يسعه سوى تعزيز تبعيته للمحروقات و هو ما أدى إلى ارتفاع حصيلة الواردات فكان لزاما على الجزائر اتباع سياسات للتقليل منها، حيث تبنت الجزائر سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية لتعزيز صادراتها و التخفيض من وارداتها، و عليه حاولنا في هذه الأطروحة الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي طرحناه في مقدمتنا و المتمثل في مدى جدوى وفعالية سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري كألية لكبح حجم الواردات.

نتائج الدراسة:

و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

_ تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من بين الحلول السريعة والجاهزة لمعالجة الاختلال في موازين مدفوعات الدولة،

_ لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات نظرا لعدم توفر شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، و رغم ذلك نجد أن عملية التخفيض مازالت متواصلة.

_ أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها.

_ نظرا للتدخلات المتكررة في تخفيض قيمة الدينار الجزائري فإن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام الصرف الثابت المحدد إداريا، رغم إعلان السلطات النقدية بأنها تتبع نظام التعويم المدار و الذي نجد فيه الانخفاض وفق قوى العرض والطلب بدلاً من التخفيض المتعمد.

_ تتميز الواردات الجزائرية بهيكل متنوع، و الذي يتسم بعدم قابليته للإحلال ، وهو ما يثقل كاهل الاقتصاد الجزائري الذي يستنزف ثروة ضخمة لدفع فاتورة الاستيراد، إضافة إلى تركيزها في الدول الصناعية المتقدمة باعتبار أن سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية والمواد نصف المصنعة و التي تمثل ما نسبته 74% من إجمالي الواردات الجزائرية هي سلع تتوفر عليها الدول الصناعية المتقدمة.

_تباطؤ في معالجه ظاهرة تفشي سوق الصرف الموازية.

اقتراحات الدراسة:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح ما يلي:

- تقريب سعر الصرف الاسمي من سعر الصرف الموازي وفتح مكاتب الصرف للقضاء على سوق الصرف الموازية.
- تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع، خاصة السلع الغذائية منها بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد.
- عدم الاعتماد على سياسة تخفيض سعر الصرف كآلية للرفع من حصيلة الصادرات النفطية والتقليل من الواردات، لأن سلبيات هذا الإجراء أكثر من إيجابياته، كتآكل القدرة الشرائية للمواطنين.
- تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني بالاهتمام بقطاع الفلاحة الذي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية، من أجل الابتعاد عن تغطية الواردات بالعوائد النفطية.
- ضرورة الأخذ بنتائج الدراسات القياسية التي يتوصل إليها الباحثون الاقتصاديون عند اتخاذ القرارات أو السياسات الاقتصادية.



قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

Null Hypothesis: LM has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.804707	0.8038
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.820485	0.9526
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.582307	0.8367
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 02

Null Hypothesis: LRESR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.260190	0.1907
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LRESR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.254803	0.0130
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LRESR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.433390	0.1385
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 03

Null Hypothesis: LTC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.627806	0.8501
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTC has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.520184	0.0588
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTC has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.357963	0.9996
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

04: الملحق رقم

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.834744	0.0067
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.822431	0.0292
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.698121	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 05

Null Hypothesis: D(LRESR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.411987	0.0022
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LRESR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.571783	0.0072
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LRESR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.617847	0.0986
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 06

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.884627	0.0059
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.792825	0.0311
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.973255	0.0043
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 07

Null Hypothesis: D(LRESR,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.303226	0.0021
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LRESR,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.206363	0.0127
Test critical values: 1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LRESR,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.389252	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 08

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DLM DLTC DLRESR
 Exogenous variables: C
 Date: 05/07/23 Time: 09:39
 Sample: 1990 2021
 Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-272.2918	NA	35316.05	18.98564	19.12709	19.02994
1	-242.1711	51.93219*	8272.744*	17.52904*	18.09482*	17.70624*
2	-237.6119	6.917443	11508.33	17.83530	18.82541	18.14539

* indicates lag order selected by the criterion

الملحق رقم: 09

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$\text{DLM} = -0.504136208031 \cdot \text{DLM}(-1) - 0.0357038966861 \cdot \text{DLTC}(-1) + 0.264447012764 \cdot \text{DLRESR}(-1) + 1.13255316697$$

$$\text{DLTC} = 0.873016642145 \cdot \text{DLM}(-1) + 0.212137189801 \cdot \text{DLTC}(-1) - 0.277782412439 \cdot \text{DLRESR}(-1) + 2.7773390733$$

$$\text{DLRESR} = -2.29597279296 \cdot \text{DLM}(-1) + 0.0161626105522 \cdot \text{DLTC}(-1) + 1.27717101239 \cdot \text{DLRESR}(-1) + 1.26315389749$$

الملحق رقم : 10

Dependent Variable: DLM
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 05/07/23 Time: 09:38
 Sample (adjusted): 1992 2021
 Included observations: 30 after adjustments
 $\text{DLM} = \text{C}(1) \cdot \text{DLM}(-1) + \text{C}(2) \cdot \text{DLTC}(-1) + \text{C}(3) \cdot \text{DLRESR}(-1) + \text{C}(4)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.504136	0.203313	-2.479612	0.0200
C(2)	-0.035704	0.123769	-0.288472	0.7753
C(3)	0.264447	0.051122	5.172878	0.0000
C(4)	1.132553	0.758146	1.493845	0.1473

R-squared	0.583943	Mean dependent var	0.997000
Adjusted R-squared	0.535937	S.D. dependent var	3.979537
S.E. of regression	2.710948	Akaike info criterion	4.956040
Sum squared resid	191.0803	Schwarz criterion	5.142866
Log likelihood	-70.34060	Hannan-Quinn criter.	5.015807
F-statistic	12.16382	Durbin-Watson stat	1.988489
Prob(F-statistic)	0.000037		

الملحق رقم: 11

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 05/07/23 Time: 16:31

Sample: 1990 2021

Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
45.85174	36	0.1258

الملحق رقم 12

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 05/07/23 Time: 16:37

Sample: 1990 2021

Included observations: 30

Null hypothesis:
No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.516669	9	0.5835	0.838004	(9, 51.3)	0.5849
2	8.293839	9	0.5048	0.931391	(9, 51.3)	0.5064
3	10.38988	9	0.3199	1.189968	(9, 51.3)	0.3215
4	6.205381	9	0.7192	0.683409	(9, 51.3)	0.7203
5	6.288615	9	0.7107	0.693112	(9, 51.3)	0.7118

الملحق رقم: 13

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/07/23 Time: 16:52

Sample: 1990 2021

Included observations: 28

Dependent variable: DLM

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLRESR	28.72170	3	0.0000
DLTC	3.525297	3	0.3175
All	35.25374	6	0.0000

Dependent variable: DLRESR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLM	17.28545	3	0.0006
DLTC	3.879158	3	0.2748
All	24.44334	6	0.0004

Dependent variable: DLTC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLM	6.249964	3	0.1001
DLRESR	9.674142	3	0.0215
All	10.89586	6	0.0916

الملحق رقم: 14

Response of
DLM:

Period	DLM	DLRESR	DLTC
1	2.710948	0.000000	0.000000
2	-0.963797	1.786819	-0.146372
3	-0.781507	1.380500	0.060263
4	-0.583813	1.068878	0.083220
5	-0.458146	0.847238	0.070597
6	-0.364601	0.675307	0.056636
7	-0.290801	0.538699	0.045185
8	-0.231990	0.429756	0.036043
9	-0.185075	0.342845	0.028753
10	-0.147646	0.273510	0.022938

الملحق رقم: 15

Period

1	0.000000
2	1.786819
3	1.380500
4	1.068878
5	0.847238
6	0.675307
7	0.538699
8	0.429756
9	0.342845
10	0.273510

Cholesky Ordering: DLM
DLRESR DLTC

الملحق رقم: 16

Variance
Decomposition
of DLM:

Period	S.E.	DLM	DLRESR	DLTC
1	2.710948	100.0000	0.000000	0.000000
2	3.390028	72.03215	27.78142	0.186427
3	3.743321	63.43569	36.38550	0.178815
4	3.937349	59.53624	40.25747	0.206299
5	4.054061	57.43471	42.34037	0.224916
6	4.126450	56.21796	43.54610	0.235932
7	4.171858	55.48673	44.27071	0.242555
8	4.200501	55.03762	44.71576	0.246621
9	4.218629	54.75809	44.99275	0.249152
10	4.230125	54.58268	45.16658	0.250740



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1- كتب :

- 1- ب. برنية وإ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1989.
- 2- بسام حجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
- 3- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنتي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد23، نوفمبر 2003.
- 4- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2014.
- 5- رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2000.
- 6- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- 7- السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، ط1، 2011.
- 8- طالب عوض وراذ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، كلية الأعمال- الجامعة الأردنية، ط2.
- 9- عبد الجليل الحسين، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2011.
- 10- عبد الرحمن علي الجيلاني، أنظمة الصرف و علاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 04، العدد 03، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، سبتمبر 2015.
- 11- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 123 .
- 12- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة عبد الحميد بو الصوف ، ميله، ديسمبر 2017.
- 13- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2007. مالية دولية، جامعة لونييسي علي، البليدة.
- 14- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية-العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2004.

- 15- مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر ، 2017.
- 16- نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية الصندوق النقد الدولي، دار بلقيم، الجزائر، 2011.
- 17- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 18- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2014.
- 19- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الأولى 2011 .
- 2- الأطروحات و الرسائل الجامعية :**
- 1- أمين تمار ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي .
- 2- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013.
- 3- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.
- 4- جبوري محمد،. تأثير أنظمة أسعار الصرف على معدل التضخم و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات البائل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013.
- 5- حاجي امال، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- 6- دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016/2017.
- 7- رقية سهلي، تقلبات أسعار الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الامارات، السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2017.

- 8- زهرة سيدا عمر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2018.
- 9- سفيان نوالي، أثر تقلبات سعر صرف الأورو-دولار على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب و تونس دراسة قياسية للفترة (1975-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018.
- 10- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، جوان 2014.
- 11- عطا لله بن الطيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2010/2011.
- 12- محمد ترقو، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2016.
- 13- ميداني أحمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009.
- 14- وليد بومرداس، سياسات الصرف و آثارها في التمويل التجارية الخارجية، مذكرة ماستر، تخصص مالية و تأمينات و التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- 15- دحماني محمد درويش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2013/2012 ، ص 247 .

3-المقالات العلمية والمجلات :

- 1- خليل علي، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، مقال في مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار - الجزائر، العدد 28.
- 2- صبحي حسون الساعدي و أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 04، العدد07، جامعة الأنبار، العراق، 2011.
- 3- مجلخ سليم ، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال 1984-2014 ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، 2016 ، ص154 .

4- علال بن ثابت ،جمال سويح ، اختبار اثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015 ،دراسات_العدد الاقتصادي_المجلد08_العدد02 ، جامعة الاغواط .

5- جمال سويح ، حمزة محجوبي ، تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،العدد 01 ، المجلد 06 ، 2023 ، ص 23 .

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية :

- 1- James.Gerber, international economics, 7th ed, pearson education,England, 2018.
- 2- thomas A. Pugel, international economics, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016.
- 3- Christopher A , Sims , Macroeconomics and reality ,Econometrica , 1980 , pp 1-48